أبناؤنا في الخارج وتساؤلات حول جدوى التعليم الجامعي !

أ.د. علي السلمي

هل تحقق التعليم العالي في مصر أهدافه الرئيسية في بناء الموارد البشرية القادرة على تحقيق أهداف التنمية ومواجهة احتياجات المجتمع؟ هل يعلم القائمون على إدارة الجامعات والمعاهد في المحروسة أين يذهب خريجوها وهل يعملون في مجالات تتفق وما تم تأهيلهم له من فروع العلم؟ وهل يمثل الإنفاق على التعليم العالي في مصر استثماراً مجدياً ينتج عنه عائد يضيف قيمة إلى ثروة الوطن وموارده؟

لقد انشغلت بهذه الأسئلة وأنا أشاهد الأسبوع الماضي شاباً مصرياً وسيماً يقوم على خدمة الزبائن في أحد مطاعم دبي وهو يعمل بكل همة ونشاط. ولما جاء إليّ يسألني ماذا أطلب سألته من أي كليات أو معاهد السياحة والفندقة قد تخرج. وكانت دهشتي وصدمتي كبيرة إذ يخبرني الشاب م.م أنه من أبناء الصعيد وقد تخرج في كلية الزراعة بجامعة أسيوط عام 2004 ولما فشل في الحصول على عمل لسنوات طويلة لم يجد أمامه سوى قبول العمل نادلاً في هذا المطعم بمدينة دبي شأنه شأن الآلاف من أقرانه الذين خرجوا من مصر باحثين عن أي عمل في دول الخليج والأردن وليبيا وغيرها من دول العالم، وفي زياراتي للعديد من الدول العربية فقد شاهدت أمثال الشاب م.م من خريجي كليات الطب والصيدلة والهندسة، وغيرها مما درج المصريون على تسميتها بكليات القمة، وهم يعملون في المطاعم والمحال التجارية وفي قيادة سيارات الأجرة وغيرها من المهن التي لم تكن تتطلب أبداً تلك السنوات التي أهدروها في طلب العلم بالجامعات والمعاهد العليا، والتي كان يكفيهم فيها بضع أسابيع قليلة في التدريب العملي.

كما أنهم لا يحصلون إلا على أجور هزيلة ويعيشون حياة شاقة، ويعملون ساعات طويلة ثم ينكدسون بالعشرات في حجرات ضيقة لا تتوفر بها مقومات الحياة الآدمية. هؤلاء هم زهرة شباب مصر الذين أنفق الوطن على تعليمهم مئات المليارات من الجنيهات، ثم يفقدهم الوطن بكل بساطة بينما يفرح بهم أهل

الحكم لما يقومون بتحويله إلى الوطن من مدخراتهم الهزيلة التي تتولى حكومات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً بتبديدها – شأنها شأن باقي موارد الوطن – في مشروعات فاشلة كما في توشكى التي تم التفريط في مائتي ألف فدان من أرضها للوليد بن طلال بلا مقابل تقريباً، وكما في الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره بأخس الأسعار ويقدم على طبق من ذهب للعدو الإسرائيلي بينما أهل المحروسة يتصارعون من أجل الحصول على أسطوانة بوتاجاز يتحملون في سبيل الحصول عليها أضعاف ثمنها الرسمي.

إن ظاهرة عمل خريجي الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مهن لا تتفق وتأهيلهم العلمي ليست جديدة، بل هي مشاهدة داخل الوطن بقدر انتشارها خارجه، ففي داخل الوطن وخارجه هم يعملون سائقي سيارات وفي أعمال البناء وجمع القمامة ومحطات تزويد السيارات بالوقود وسعاة بالمكاتب من دون أن يثير هذا الوضع أدنى شعور بقيمة الموارد الوطنية المهدرة، ثم يزيد الطين بله ما يلاقونه من هوان وقلة شأن ومضايقات ونهب الكفلاء لمستحقاتهم المالية خارج الوطن.

إن منظومة التعليم العالي في المحروسة تتكون من ثمانية عشرة جامعة حكومية بما فيها جامعة الأزهر وستة عشرة جامعة خاصة وما يزيد عن ستين من المعاهد العليا الحكومية والخاصة. وقد بلغ عدد المقيدين بالجامعات والمعاهد العليا في عام 2009 مليونين وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين ألف طالباً وطالبة وذلك بمعدل 2981 لكل 100000 من السكان تقريبا . وبلغ إجمالي عدد خريجي الجامعات والمعاهد العليا خلال السنوات من 2000–2009 ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائة وخمسين ألف خريجاً بمتوسط سنوي 348414 خريج. وكانت نسبة الخريجين في مجموعة العلوم الهندسية 7.3% والعلوم الطبية 6.7% والعلوم الزراعية 2.5% والعلوم الأساسية 2.3% بينما كانت نسبتهم في العلوم الإنسانية هي الأكبر إذ بلغت 81.2%. كذلك أنتجت منظومة التعليم الجامعي عدداً هائلاً من الحاصلين على درجات الدبلوم والماجستير والدكتوراه خلال نفس الفترة بلغ 328610 منهم ثلاثة آلاف وخمسمائة وتسعة حصلوا على درجة الدكتوراه، وستة آلاف وسبعمائة ستة وثلاثون حصلوا على الماجستير والباقون حصلوا على

درجة الدبلوم. وفي هذه المنظومة تحتل الجامعات الحكومية المرتبة الأهم من حيث عدد الطلاب المقيدين بها ومن ثم عدد الخريجين إذ تستوعب ما يقرب من مليون ونصف المليون طالباً وطالبة. وقد بلغ المخصص للتعليم في موازنة 2010/2009 ما يقرب من اثنين وأربعين ملياراً من الجنيهات بنسبة تقترب من 12% من إجمالي الموازنة البالغ 355 مليار جنيهاً تقريباً ويبلغ نصيب الجامعات منها ما يقرب من ثماني مليارات جنيه بنسبة 19% تقريباً.

وبرغم هذا الهيكل الضخم من مؤسسات التعليم العالي بكل ما يضمه من أعضاء هيئات التدريس والأجهزة الإدارية والفنية فضلاً عن أجهزة وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعات الحكومية والمجلس الأعلى للمعاهد العليا، وكذلك بالرغم من حجم الإنفاق العام، فإن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو مدى فاعلية منظومة التعليم العالي في توفير الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارات والقدرات المناسبة لاحتياجات وتحديات التنمية الوطنية الشاملة؟ ومما يزيد في أهمية هذا التساؤل ما أنفق خلال السنوات العشر الأخيرة في مشروعات تطوير التعليم الجامعي والعالي والذي تجاوز مئات الملايين من الدولارات تم تمويلها من قروض البنك الدولي والمنح من اليابان والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى التمويل المحلي من موازنة الدولة. كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات لتطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد من خلال إنشاء هيئة قومية متخصصة لهذا الغرض.

لقد اهتم القائمون على أمر المنظومة الوطنية للتعليم العالي بإعداد الإستراتيجيات وخطط وبرامج التطوير الشكلي وتعميم نظم مفعلة لضمان الجودة، بينما انشغلوا تماماً عن محاولة الإجابة عن السؤال الأول حين تصميم نظم التعليم وهو ما هي نوعية الخريج المستهدف؟

إن الخطوة الأولى عند تصميم أو تطوير أي نظام للتعليم – خاصة التعليم الجامعي – هي تحديد مواصفات الخريج المستهدف بناء على دراسة مجتمعية شاملة تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والثقافية والتطورات العلمية والتقنية ومتطلبات التنمية وتحدياتها. كذلك تستند الدراسات الخاصة بتصميم وتطوير

نظم التعليم إلى تقييم حالة مخرجات النظام ومدى استقبال المجتمع لها وقدرتها على المنافسة من أجل الحصول على أنواع الأعمال المناسبة لتأهيلهم العلمي. ومن أسف أن جميع محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي في مصر قد أهملت هذا الجانب المحوري، الأمر الذي جعل أنشطة التطوير والتحديث مجرد انشغال بأعمال تجميلية تتحصر في تحسين الشكل ولا تتجاوزه إلى المضمون! لقد تم إنجاز 158 مشروعاً في 90 كلية جامعية عبر السنوات القليلة الماضية تكلفت ما يقرب من 82 مليوناً من الجنيهات شملت إنشاء وتحديث برامج دراسية وتحديث مقررات وتطوير لوائح وتحديث للمعامل وتحويل مقررات إلى صورة إلكترونية وتحديث نظم الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء مشروعات لضمان الجودة، بينما لم يتعرض أي من تلك المشروعات لقضية تقييم نوعية الخريجين ومصيرهم في سوق العمل المحلي والخارجي!!

إن المشكلة المحورية لنظام التعليم العالي في مصر تتبلور في أن العائد الاقتصادي من التعليم العالي في مصر – معبراً عنه بالزيادة في متوسط الأجر مع زيادة عدد سنوات الدراسة، والزيادة في الإنتاجية وتنمية الأفكار القيمة والمبتكرات – لا يتناسب مع حجم الإنفاق على المستوى الوطني، وكذلك لا يتناسب العائد الاجتماعي للتعليم – معبراً عنه بالتحسن في مستوى الرفاهية الاجتماعية نتيجة ارتفاع مستوى التعليم الحاصل عليه الفرد – مع حجم الاستثمار المجتمعي في التعليم، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة وطنية شاملة لمنظومة التعليم الجامعي والعالي انطلاقاً من رؤية واضحة للخريجين المستهدفين في ضوء الرؤية المستقبلية للوطن، وهو ما يدعو إليه البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد حين يثير قضية إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم بما يتفق وأهداف التنمية الوطنية الشاملة.

عضو الهيئة العليا للوفد

نشر هذا المقال في صحيفة الوفد يوم 2010/11/2

ونحن اليوم السادس والعشرين 2024

فهل تغير الوضع عما كان عليه عام 2010 ؟

لمحاولة الإجابة عن ذلك التساؤل نقرأ تصريحات وزير التعليم العالي ! ! !

- أعلن د. أيمن عاشور وزير التعليم العالى والبحث العلمي عناصر الخطة التنفيذية للوزارة لعام 2023، وذلك يوم 30 ديسمبر 2022 وتشمل الخطة مخرجات إستراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، والتي ترتكز محاورها على التخصصات البينية، والتكامل بين التخصصات العلمية، والمشاركة الفاعلة، والمرجعية الدولية، والاستدامة، والابتكار.

وأشار الوزير إلى اهتمام الوزارة بالاستثمار في التعليم العالي، والتوسع في البرامج الدراسية المتميزة بالجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والتكنولوجية؛ لتلبية احتياجات سوق العمل، مشيرًا إلى أن الوزارة لديها خطة طموحة لإتاحة التعليم العالي؛ لاستيعاب الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب، حيث إنه من المتوقع أن تصل أعداد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي إلى 5.5 ملايين بحلول عام 2032، مؤكدًا ضرورة دعم تجربة تدويل التعليم العالي؛ للوصول بجودته إلى المستويات العالمية، من خلال إنشاء المزيد من أفرع الجامعات الدولية في مصر.

وأوضح د. أيمن عاشور أنه جارٍ استكمال البرامج الدراسية الجديدة في كافة الجامعات الأهلية، وتصميم هذه البرامج وفقًا لأهداف الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، ومتطلبات سوق العمل، وطبيعة المحيط الجغرافي لهذه الجامعات، مع التوسع في عقد الشراكات الدولية مع الجامعات المرموقة عالميًا، ومنح الشهادات المزدوجة في التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل.

وأكد وزير التعليم العالي استمرار جهود الوزارة في الارتقاء بتصنيف الجامعات والمؤسسات البحثية دوليًا، والعمل على تحسين ترتيب مصر في النشر الدولي، من خلال تقديم الدعم الفني للجامعات والمؤسسات البحثية، وتشجيع النشر العلمي الدولي، وإتاحة المزيد من مصادر المعلومات للباحثين، إلى جانب متابعة الملفات الخاصة بتحسين جودة العملية التعليمية، ومنها: الاستمرار في اعتماد الكليات والبرامج بالجامعات المصرية، وافتتاح مراكز التوظيف والتدريب بالجامعات الحكومية والخاصة، وتكليف لجان القطاع بتحديث المناهج وإنشاء البرامج البينية وربطها بسوق العمل، وتفعيل الاتفاقيات الدولية، وإعداد الكوادر العلمية من أعضاء هيئة التدريس.

وأضاف الوزير أهمية تعظيم الدور المجتمعي للجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة الجامعات في تنفيذ المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" من خلال تكثيف القوافل الطبية، والبيطرية، والزراعية، والندوات التثقيفية، والفعاليات، والأنشطة المختلفة، مشيرًا إلى دعم جهود الجامعات بالتعاون مع هيئة تعليم الكبار في محو الأمية، في إطار مسئوليتها المُجتمعية والوطنية، فضلًا عن الاستمرار في جهود تطوير أداء المستشفيات الجامعية، وتحسين بنيتها التحتية؛ للارتقاء بمستوى الخدمة الطبية والعلاجية المقدمة للمواطنين.

وأكد الوزير استمرار جهود الجامعات المصرية في تطبيق البحوث والدراسات المبتكرة للمشاركة في صياغة حلول علمية للتحديات التي تواجه المجتمع المصري والمشروعات التنموية في كافة المجالات الصحية، والزراعية والبيئية؛ تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة للدولة (رؤية مصر 2030) مع الاستمرار في مجال التوطين الصناعي، وزيادة المُكون المحلي، وتعظيم الاستفادة من خبرات العلماء المصريين.

كما أكد د. أيمن عاشور استمرار جهود الوزارة في التحول الرقمي، من خلال العمل على رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية للجامعات المصرية لتصبح جامعات ذكية، مؤهلة للاندماج في منظومة التحول الرقمي، وتعمير الاختبار المعرفي الموحد على كافة التخصصات في جميع الجامعات، بعد نجاحه في كليات القطاع الصحي، تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية.

وأشار وزير التعليم العالي إلى استمرار جهود الوزارة في دعم الأنشطة الطلابية؛ لبناء الشخصية المتكاملة للطلاب فكريًا، وثقافيًا، ورياضيًا، من خلال توسيع مظلة النشاط الطلابي، وتعظيم تأثيرها بين جموع الطلاب، بما يُسهم في صقل قدراتهم واكتشاف مواهبهم، من خلال إقامة الأسابيع الشبابية والفعاليات الطلابية، ومنها: أسبوع شباب الجامعات بجامعة حلوان عام 2023، والاستعداد لاستضافة مصر بطولة العالم للجامعات لكرة اليد عام 2024، وتنظيم مسابقات ثقافية لنشر الأفكار الصحيحة والتصدي لانتشار الفكر المتطرف، وإقامة مسابقات للجامعات حول أفضل جامعة في (الاستعداد للعام الدراسي، تطوير العشوائيات، التحول الرقمي، الأنشطة الرياضية).

وأشار الوزير إلى الاهتمام برعاية الموهوبين والنوابغ، من خلال التوسع فى إنشاء مراكز لرعاية الموهوبين والنوابغ بالجامعات والمعاهد، مشيرًا إلى أنه جارٍ التنسيق بين مصر وعدد من الدول الأعضاء بمنظمة الإيسيكو؛ لتنفيذ المبادرة الرئاسية بإنشاء صندوق تعليم الموهوبين في العالم الإسلامي، من خلال بلورة النظام القانوني للصندوق وخططه وآليات عمله، لعرض التصور المقترح على المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته القادمة.

وأكد د. أيمن عاشور استمرار جهود الوزارة في دعم ذوي الهمم، من خلال توفير بيئة تعليمية ملائمة، واتخاذ كافة القرارات التي من شأنها الحفاظ على حقوقهم وتقدير الامتيازات لهم في مختلف المجالات، فضلًا عن تفعيل المزيد من الشراكات مع المجتمع المدني؛ لخلق جيل كامل الأهلية للطلاب ذوي الهمم.

وأشار الوزير إلى مواصلة تطوير منظومة الطلاب الوافدين، من خلال وضع خطة تسويقية للدعاية والتعريف بمصر في الخارج، ودعم مشاركة الجامعات والمعاهد المصرية في جميع المعارض والمؤتمرات الدولية؛ لإلقاء الضوء على الخدمات التي تُقدم للطلاب الوافدين، والتخصصات والبرامج الدراسية الجديدة، لافتًا إلى أنه تجري تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة للبعثات 2022-2027 والتي ترتكز على تحقيق الاستفادة القصوى من شباب الباحثين، والتوسع في البعثات التدريبية لشباب الباحثين، وربطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية في مصر.

وفيما يتعلق بالتعاون المصري الإفريقي، أشار د. عادل عبدالغفار المتحدث الرسمي للوزارة، إلى أنه سيتم توقيع اتفاقية المقر لوكالة الفضاء الإفريقية وتشغيلها فعلياً، فضلاً عن دعم وتنفيذ استراتيجية التعاون الإفريقي الأوروبي في الابتكار مع طرح برامج مشتركة في مجالات الطاقة، والغذاء، وتأثيرات التغيرات المناخية، لافتاً إلى تمكين مصر كدولة رائدة في تشغيل وإنشاء الوكالة الإفريقية للاعتماد والجودة، مضيفاً أنه سيتم طرح مبادرات للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في توأمة الجامعات والمراكز البحثية، وزيادة حجم تبادل الخبرات بين الجامعات والمراكز البحثية، وتنفيذ مشروعات وبرامج مشتركة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

وأضاف المتحدث الرسمي استمرار جهود الوزارة في التصدي للكيانات الوهمية، من خلال تكثيف حملات لجنة الضبطية القضائية في مُداهمة أية كيانات وهمية أو مقرات تُمارس أنشطة تعليمية، دون الحصول على ترخيص؛ حفاظاً على مصالح الطلاب وأولياء الأمور، وضماناً لعدم التلاعب بهم.

وفي إطار النهوض بمنظومة البحث العلمي، سيتم استكمال مشروعات ومبادرات البحث العلمي الجارية (جامعة الطفل، القاهرة تبتكر، معرض القاهرة الدولي للابتكار، الحاضنات التكنولوجية، التحالفات التكنولوجية، رالي القاهرة للسيارات الكهربية، نوادي ريادة الأعمال)، مشيرًا إلى تفعيل الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق ربط الفاعلين في المنظومة (الجامعات والمراكز البحثية) بالمستفيدين من خلال برامج ومبادرات تصدرها الجهات المانحة (هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، صندوق رعاية المبتكرين والنوابغ).

وأضاف المتحدث الرسمي للوزارة أنه بدءًا من العام الدراسي القادم 2023- 2024 سيتم تدريس محتوى علمي جديد على طلاب الجامعات الحكومية كمتطلب تخرج، بعنوان "سماحة الأديان وآداب الحوار مع الآخر" ليكون فصلاً ضمن المقرر الدراسي "القضايا المجتمعية"، مشيرًا إلى أن المحتوى تم تأليفه بمعرفة لجنة متخصصة من علماء الدين، ويهدف إلى توعية الطلاب بآداب الحوار، وأهميته بين الأديان في مجتمعاتنا المعاصرة، وقيمة مبادئ التسامح والتعايش الديني، مؤكدًا أن المحتوى يأتي في إطار جهود الوزارة لتنفيذ إستراتيجية الدولة المصرية في خوضها لمعركة الشوق والشمية.

بعد قراءة تصريحات الوزير

فهل تغيرت أوضاع التعليم الجامعي والعالي عما كانت عليه في

2010؟؟؟؟؟